



## اللجنة العربية لحقوق الإنسان

### ARAB COMMISSION FOR HUMAN RIGHTS COMMISSION ARABE DES DROITS HUMAINS



International NGO in special Consultative Status with the Economic and Social Council of the United Nations

#### "Item 6 - UPR - Sudan"

Human Rights Council, 33<sup>rd</sup> session, September the 21<sup>st</sup> 2016

البند 6 - الاستعراض الدوري الشامل - السودان

مجلس حقوق الإنسان، الدورة 33، الخميس 21 سبتمبر 2016

شكرا سيدي الرئيس،

تُحيي "اللجنة العربية لحقوق الإنسان" القبول الطوعي للسودان بالانضمام لـ "اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب" وبقبول كل التوصيات ذات الصلة، الواردة بالفقرة 138، والصادرة أكثر من عشرين دولة. إن هذا العدد الكبير من الدول التي أوصت السودان بالتصديق على هذه الاتفاقية دليل إضافي على أهمية مكافحة التعذيب وعلى مركزية الوقاية من التعذيب في المنظومة الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ونأمل أن ينطلق السودان سريعا في اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لإيداع وتائق التصديق وتعديل تشريعاته الوطنية بما يتوافق مع الاتفاقية. كما نأمل أن يُصادق السودان بدون تحفظ على بنود الاتفاقية وأن يودع الإعلان الخاص بقبول اختصاص لجنة مناهضة التعذيب بتلقي شكاوي الأشخاص الواقعين تحت الولاية القضائية للسودان.

بانضمام السودان تصبح كامل المنطقة العربية مصادقة بالكامل على "اتفاقية مناهضة التعذيب". وهو ما يمثل خطوة مهمة على طريق مبادرة التصديق الكوني (CTI: Convention Against Torture Initiative) في أفق سنة 2024، على أمل الاحترام الكوني لبنود الاتفاقية والمنع التام والمُطلق لهذه الجريمة البشعة.

كما وندعو الوُفد السوداني إلى رفع اللبس الوارد بالوثيقة الإضافية رقم 1، حيث عبّر عن مساندته (Supported) للتوصية رقم 13-140 الداعية للنظر في التصديق على البوتوكول، في حين أحاط علما (Noted) فقط بالتوصية 12-140 الداعية إلى التصديق.

سيدي الرئيس،

بقدر ترحيبنا بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات اليونانية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الدورة الفاصلة بين الاستعراض السابق وهذا الاستعراض، فإننا نُعبّر عن قلقنا البالغ من رفض السودان لمجموعة من التوصيات الوجيهة التوصيات ولعدم قبولها بوضوح.

كما يُساورنا إزاء استعمال مصطلح "أحيط بها علما" (Noted)، التي لا تُمكننا من معرفة الموقف الرسمي للدولة من التوصيات بالوضوح اللازم لإجراء الحوار التفاعلي ولمتابعة التنفيذ. فكيف سنتابع ما أحيط به علما؟ وبأية مقاييس؟

وفي الختام، سيدي الرئيس، نوصي اليونان بإنشاء أو بتكليف "نظام وطني لمتابعة تنفيذ التوصيات"، وكذلك بإطلاع مجلسنا الموقر من خلال "تقرير منتصف المدة على أوجه التقدم المُحرز في تنفيذها".

شكرا سيدي الرئيس،